أشادت بمشاركة القطاع الخاص في جميع المجالات الموجودة بالدولة

الصبيح : خصخصة الجمعيات التعاونية لن تمس أموال المساهمين

الصبيح والمهنا اثناء اللقاء

■ الوزارة شكلت فريقاً لدراسة الفكرة من حيث التشريعات والأفكار والتطبيق والإيجابيات والسلبيات

■ أحالت ستة مجالس إدارات إلى النيابة وخصصت موظفين لمتابعة تلك القضايا منذ تسلمت الوزارة

■ المهنا : هناك فكرة لإنشاء مجلس محافظات لنقل هموم واراء الناس إلى المحافظ

■ بعض الجمعيات تمتنع عن دعم فعاليات المحافظة .. والشؤون لابد أن توجهها للصواب

اكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان خصصة الجمعيات التعاونية لن تمس اموال المساهمين مشيدة بدور ومشاركة القطاع الخاص في جميع المجالات الموجودة في الدولة ومنها الجمعيات التعاونية.

وقالت الصبيح في كلمتها في اللقاء المفتوح الذي اقامه محافظ العاصمة الفريق ثابت محمد المهنا في ديوانه بالمحافظة امس بحضور مختاري واهالي مناطق المحافظة ان الوزارة شكلت فريقا لدراسة فكرة تخصيص الجمعيات من حيث التشريعات والأفكار والتطبيق والايجابيات والسلبيات حتى تأخذ الجانب القانوني السليم.

وذكرت ان هناك اراء مختلفة تقول ان هناك فسادا كبيرا في التعاونيات يتزايد باستمرار مضيفة انها منذ تسلمها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل "احالت ستة مجالس إدارات إلى النيابة وخصصت موظفين لمتابعة تلك القضايا لاسيما انه في الماضي كانت تقدم معلومات مغلوطة للقضاء وبناء عليها يتم تبرئة المتهمين".

واضافت ان الدراسة التي وضعتها الوزارة ستبحث في حماية المستهلك من حيث المنتج والخدمة داعية الى "انتظار انتهاء الدراسة بمشاركة اقتصاديين وتعاونيين ومختصين حتى يتم عرضها على المجلس الاعلى للتخطيط قبل ان تعرض على مجلس الوزراء للبت فيها".

وافادت بانه بمحاذاة دراسة فكرة خصخصة الجمعيات هناك عمل مستمر لتطوير المراقبين الماليين والإداريين في الجمعيات وتطوير عمل الموظفين المشرفين على مراقبة الجمعيات في الوزارة مؤكدة أن هناك لجانا مختصة في الوزارة لبحث مواضع الجمعيات حتى لا يكون هناك قرار فردي من قبل أي مسؤول في الوزارة.

وعن صالات الافراح في بعض المناطق اوضحت ان الاصل ان تدير وزارة الشؤون الإجتماعية صالات الأفراح الخاصة والمتبرع بها مبينة ان الخطأ الذي حدث تمثل في ان الأشخاص المتبرعين بها هم الذين يديرونها.

واضافت ان وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل سحبت بعض الصالات التي اسيء ادارتها واصبحت تدار بشكل تجاري بحيث يتم تضمينها لشركات التغذية بتأجير شهري او سنوي.

وذكرت الصبيح ان الكويت قدمت خطتها الخمسية 2015/2020 لتضم مشاريع تنموية وربطها بالواقع مبينة ان هناك توجها لتنفيذ جملة لنشر ثقافة التخطيط ونشر المشاريع التنموية والاستراتيجيات التي تهم شريحة كبيرة من المواطنين.

وقالت ان الوزارة قدمت خلال عام 2014 العديد من الخطط التنموية مضيفة ان وجود مثل هذا التحرك أمر يؤكد المتابعة الحثيثة لتنفيذ المشاريع لتزيد من نسبة تنفيذها.

ولفتت الى ضرورة اعطاء الأهمية للمجلس الأعلى للتخطيط وعدم اتخاذ اي قرار إلا بعد الرجوع إليه واعطائه المزيد من القوة والتأثير.

وذكرت الصبيح ان مجلس الوزراء انشأ لجنة تسمى لجنة المتابعة والتنمية تجتمع كل أسبوع برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد لمتابعة تنفيذ الخطط موضحة ان اللجنة قامت بإقصاء عدد من المسؤولين في بعض المشاريع لانهم كانوا يمثلون عائقا امام إنجازها.

وافادت بان هناك مرسوما سيصدر للقياديين بحيث يتم تقييم العمل والاقصاء من المنصب بعد سنة إذا لم يكن هناك التزام بتنفيذ المشاريع المنوطة بكل منهم دون أن يكون هناك الزام باتمام مدة اربع سنوات.

وعن حضانات الأطفال في المناطق السكنية اوضحت انه يجب أن تكون هناك موافقة من الأهالي والجيران على الحضانة مضيفة انه إذا كانت هناك اعتراضات فعلى الجيران أن يتقدموا بشكوى إلى الوزارة حتى يتم التعامل معها وكذلك الحال بالنسبة لفروع جمعيات النفع العام.

وفيما يتعلق بالهيئة العامة للقوى العاملة قالت الصبيح ان لدى الهيئة مجلس إدارة يضم مختصين في هذا الشان لاسيما من الشباب و"خرجنا بعدد من الأفكار مثل إدارة المشاريع الصغيرة". وعن البند الإجتماعي في الجمعيات ذكرت ان هناك فكرة جديدة تتمثل في تمكين المختارين والمحافظين من تقديم الخدمات للمنطقة وسيكون هناك تعاون بين الوزارة والمحافظات من خلال الدعم المادي من الجمعيات التعاونية للمحافظات.

واوضحت الصبيح ان فكرة حضور المختار لاجتماعات لجنة الخدمات الاجتماعية فستبحثها الوزارة لاحقا.

من جانبه قال محافظ العاصمة ان هناك فكرة لإنشاء مجلس محافظات لنقل هموم واراء الناس إلى المحافظ الذي سينقلها بدوره إلى مجلس الوزراء وهو ما يعتبر مشاركة شعبية لاتخاذ قرار من قبل اعلى سلطة وهو مجلس الوزراء من خلال تلك المجالس.

واضاف المهنا ان هناك بعض الجمعيات التعاونية تدعم الفعاليات وبعضها تمتنع عن الدعم بحجة وجود قرارات من قبل وزارة الشؤون تمنع هذا الدعم داعيا الى ان تعاون الجمعيات في تقديم الدعم للمناطق المحتاجة لبعض الخدمات.

وذكر ان هناك تفاوتا في الاسعار لدى بعض الجمعيات التعاونية معربا عن امله ان تتوحد الاسعار وتقوم وزارة الشؤون بمراقبة تلك الاسعار المتفاوتة وتعالج التجاوزات والاخطاء في بعض ادارات الجمعيات التعاونية.

ودعا المهنا جميع مختاري محافظة العاصمة الى التواصل مع الوزارة من خلال المحافظة حتى يكون هناك تنظيم لمعالجة المشاكل التي تعاني منها مناطق المحافظة.

من جهتهم اعرب عدد من مختاري العاصمة في اللقاء عن الامل في مساهمة الجمعيات التعاونية في دعم الانشطة الاجتماعية ومراكز الشباب في جميع مناطق محافظة العاصمة داعين الى تفعيل قانون موافقة المختار والجيران في انشاء الحضانات او فروع الجمعيات في مناطق السكن الخاص.

في حلقتها النقاشية السابعة بحضور نخبة من المختصين وأصحاب الخبرات

«المرافق» ناقشت فك التشابك بين البلدية والجهات الأخرى

■ الخرافي : هناك الكثير من المشاكل التي تواجه المشاريع التطويرية في عدد من الجهات الحكومية والمرتبطة بالبلدية

جانب من الحلقة

■ المهنا : هناك أنواع متعددة من الباعة المتجولين في البلاد وقانون البلدية لم يحدد هذه الأنواع تحديداً دقيقاً

■ السكراب يحتاج إلى مجهود كبير وهناك عدة سلع يتم تداولها به خارجة عن مهام الداخلية

■ العلي : ظاهرة الباعة المتجولين غير حضارية والأمن العام يتعامل مع هذه الفئات وفق قانون العمل والإقامة

عقدت لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة امس حلقتها النقاشية السابعة الخاصة بدراسة ومراجعة قانون 5/2005 بشأن بلدية الكويت بحضور كل من أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل مساعد الخرافي ومقرر اللجنة العضو سعود الحريجي وعضو اللجنة النائب نبيل الفضل ونخبة من المختصين وأصحاب الخبرات في بلدية الكويت والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في هذا المجال.

وتركز النقاش في هذه الحلقة على مدى إمكانية نقل بعض الاختصاصات من بلدية الكويت إلى جهات حكومية أخرى هي الأقرب إلى توليها وذلك بهدف فك التشابك في الاختصاص وتسهيل الإجراءات حيث نوقشت عدة مواضيع متعلقة بهذا الجانب كمزايدات الإعلانات في المحافظات والطرق السريعة والإشراف على مواقع سكراب السيارات والباعة المتجولين وتراخيص الإعلانات بأنواعها والمحلات العامة والمقلقة للراحة والأسواق الخاصة بالحيوانات وزراعة المساحات العامة والملاصقة لبيوت السكن الخاص ، بالإضافة إلى تنظيم الجنازات والدفن والإشراف على المقابر.

وفي هذا الصدد كشف امين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل مساعد الخرافي عن وجود كثير من المشاريع التطويرية في عدد من الجهات الحكومية لذلك يجب معرفة المشاكل التي تواجه القائمين عليها والمرتبطة بالبلدية والذي قد يكون في بعض الأحيان مجرد سوء تفاهم لا يرقى إلى أن يكون مشكلة حقيقية

كما قال مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي هذا القانون يستحق منا الكثير ويستحق العمل الدءوب ومناقشة كل مادة على حده لتحقيق المصلحة العامة

وفك التشابك في الإختصاصات وقد في حرصنا هذه الحلقة على مناقشة مدى إمكانية نقل بعض الاختصاصات من بلدية الكويت إلى جهات حكومية أخرى هي الأقرب إلى توليها بدعوة كل من له علاقة بهذا الجانب للاستفادة من خبراتهم وآرائهم .

وأشار الوكيل المساعد لشئون المرور في وزارة الداخلية اللواء عبد الله المهنا ان هناك انواع متعددة من الباعة المتجولين في البلاد وان قانون البلدية لم يحدد هذه الأنواع تحديدا دقيقا حتى يمكن التعامل مع كل نوع على حده مطالبا بلدية الكويت بتزويد وزارة الداخلية بالمواد واللوائح الخاصة بهذه الفئة.

وفي ما يخص موضوع إدارة السكراب والإشراف عليه قال المهنا أن هذا يحتاج إلى مجهود كبير فالسكراب ليس متعلق بالسيارات فقط بل هناك عدة سلع يتم تداولها خارجة عن مهام وتخصصات وزارة الداخلية.

واضاف الوكيل المساعد لشئون الأمن العام في وزارة الداخلية اللواء عبد الفتاح العلي ان ظاهرة الباعة المتجولين تعبر ظاهرة غير حضارية نشاهدها في أكثر من موقع باختلاف السلع التي يتم بيعها وان الأمن العام يتعامل مع هذه الفئات وفق قانون العمل والإقامة

مبينا أن معظم الأغذية التي يتم بيعها من قبل هؤلاء الباعة فاسدة ومنتهية الصلاحية مشيدا بجهود اللجنة الثلاثية المكونة من وزارة الداخلية والشئون والتجارة بضبط الباعة المتجولين في الأسواق والساحات الغير مرخصة. وطالب عضو لجنة المرافق العامة النائب نبيل الفضل من وزارة الداخلية وبلدية الكويت عمل تصور مكتوب حول قضية الباعة المتجولين للحد من انتشار هذه الظاهرة بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في تحديد تبعية السكراب حتى وان استلزم ذلك إنشاء شركة أو هيئة لإدارته.

من جانب آخر قال مدير إدارة الصحة العامة في وزارة الصحة الدكتور يوسف مندكار أن عملية دفن الموتى تمر بعدة مراحل مرتبطة بوزارة الصحة والبلدية معا مبديا استعداد وزارة الصحة إلى تحمل جميع المهام المتعلقة بدفن الموتى والإشراف على المقابر وإدارتها إذا تم توفير الإمكانيات والكوادر اللازمة .

وفي ما يتعلق بزراعة المساحات العامة والملاصقة لبيوت السكن الخاص قال ممثل الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية المهندس غانم السند أن زراعة المساحات العامة مسؤولية الهيئة وهي على استعداد للقيام بهذه المهمة ، خاصة وان دولة الكويت من الدول الصحراوية التي تحتاج إلى زيادة في المساحات المزروعة في الوقت الذي تزداد فيه نسبة التلوث الجوي.

وقال ممثل الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية وليد عيسى أن الهيئة ليس لديها مانع من إدارة الأسواق الخاصة بالحيوانات والإشراف عليها بل إن هذا يدخل ضمن اختصاصاتها الرئيسية ، خاصة وان تراخيص دخول الحيوانات من خارج البلاد تصدر من الهيئة.

وردا على استفسار ممثلي وزارة الداخلية حول آلية تسليم الحيوانات التي يتم حجزها لديهم ، قال عيسى أن الهيئة ستقوم بالتنسيق مع الداخلية وتخصيص خط ساخن في شأن استقبال تلك الحيوانات.

وحول تراخيص الإعلانات بأنواعها كشف الوكيل المساعد لشئون الرقابة التجارية في وزارة التجارة عبد الله العنزي عن التشابك الواضح في عمل وزارة التجارة مع البلدية في هذا المجال ، مطالبا أن تدخل جميع الأمور الخاصة بالإعلانات من تراخيص وإشراف وغيرها تحت مظلة وزارة التجارة حتى يتم تبسيط الإجراءات على المراجعين.

وأوضح مدير إدارة التراخيص التجارية في وزارة التجارة فالح الهبيدة أن التراخيص التجارية تصدر حاليا من وزارة التجارة بينما تصدر تراخيص الإعلانات التجارية من بلدية الكويت ، معتبرا ضم هذين النشاطين إلى وزارة التجارة يسهم بشكل كبير في فك التشابك في الاختصاصات.

وفي نهاية الحلقة قال مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي أن اللجنة في انتظار الملاحظات والتعديلات المكتوبة من قبل المشاركين متمنيا أن الحلقة النقاشية القادمة والأخيرة ستكون يوم الخميس الموافق المشاركين بتقديم كل ما لديهم من تعديلات واقتراحات 5 فبراير 2015 .

لتحصين المؤسسة التشريعية من النماذج السيئة التي تحوم حولها الشبهات

الجيران يدعو إلى تعديل أحكام قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة

طالب النائب الدكتور عبدالرحمن الجيران بـ«تحصين المؤسسة التشريعية من النماذج السيئة التي تحوم حولها الشبهات» داعيا الى «تعديل احكام قانون 35/1965 المتعلق بانتخابات اعضاء مجلس الأمة».

وقال الجيران «تقدمت بتعديل على قانون الانتخاب بشأن شروط عضوية النائب فكان نص المادة الثانية من القانون 35/1965 يحرم من الانتخابات المحكوم عليه بعقوبة خيانة او جريمة مخلة بالشرف او بالأمانة الى ان يرد اليه اعتباره فاضفنا عليها فإذا عاد وحكم عليه بعقوبة جناية او في جريمة من الجرائم فيسترد اعتباره بحكم القانون بمضي خمس عشرة سنة بعد ان تنفذ العقوبة او صدور عفو عنها او سقوطها بالتقادم».

وذكر الجيران: «ان التعديل الذي اقترحناه يعزز الشفافية ويحصن المؤسسة التشريعية من الاشخاص الذين تحوم حولهم الشبهات او بالاحرى النماذج السيئة»، مؤكدا «ان الموافقة على التعديل ستعزز ثقة المواطن بالبرلمان».

ولفت الى ان «عدم اقرار التعديل سيسير بالوضع الى الاسوا وستتمكن العناصر السيئة من الدخول الى مجلس الأمة خصوصا ان القانون السابق يجيز الترشح بغض النظر عن تكرار الادانة بالجرائم المخلة بالشرف او الأمانة».

■ الحريجي : القانون يستحق منا العمل الدؤوب ومناقشة كل مادة على حده لتحقيق المصلحة العامة

أكد أن ما وصل للجنة من ردود يتعلق بالحيازات المخالفة والمفقودة ملفاتها

النصف : هيئة الزراعة طلبت مهلة جديدة للرد على 6 مخالفات

كتب مصطفى كامل

■ سنعد تقريراً أولياً حول حيازات الوفرة لتحديد المسؤول المخالف ومحاسبته بالإحالة إلى النيابة

اعلن رئيس لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية البرلمانية النائب راكان النصف عن استلام اللجنة ردودا من هيئة الزراعة والثروة السمكية على بعض الاستفسارات في حين طلبت الهيئة مهلة جديدة للرد على 6 مخالفات اخرى تم تداولها في اجتماعات سابقة للجنة.

وقال النصف في تصريح للصحافيين امس انه وحرصا من اللجنة على مبدأ الشفافية ولحساسية القضايا المطروحة فاننا ارتأينا الكشف عن اخر التطورات المتعلقة بعمل اللجنة تجسيدا لمبدأ الشفافية الذي كنا ومازلنا حريصين عليه .

واوضح ان ما وصل الى اللجنة من ردود يتعلق بالحيازات المخالفة والحيازات المفقودة ملفاتها والاجراءات بحق المسؤولين عن فقد الملفات واليه توزيع الحيازات وكشف باسماء المراقبين المكلفين من ديوان المحاسبة لمتابعة هذه القضية. وذكر النصف ان الهيئة طلبت مهلة جديدة للرد على 6 مخالفات اخرى ومنها ما يتعلق في الحيازات الزراعية منذ العام 2006 وحتى الان.

وقال ان اللجنة ستعد تقريرا اوليا حول حيازات الوفرة لتحديد المسؤول المخالف ومحاسبته بالاحالة الى النيابة قبل الانتقال لبقية الحيازات. وتوقع النصف ان تطلب اللجنة مهلة من المجلس لتمديد عملها لاسيما ان المهلة شارفت على الانتهاء ولم يتسنى للجنة الحصول على كل المعلومات التي طلبتها من الهيئة.

وعن ايقاف رئيسة الهيئة نبيله الخليل موقتا لحين الانتهاء من التحقيق قال النصف لن نتدخل في توجيه عمل الوزير لكن احتراما لعمل اللجنة من الافضل عدم تثبيت رئيسة الهيئة الى حين الانتهاء من التحقيق

في وفد برئاسة الشايع ومشاركة عاشور وسيف العازمي وعلام الكندري

«الشعبة البرلمانية» تشارك باجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

توجه وفد الشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة وكيل الشعبة النائب فيصل الشايع إلى العاصمة السودانية الخرطوم أمس للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الذي يعقد هناك غدا ويستمر ثلاثة أيام.

ومن المقرر أن يشارك الوفد الكويتي في اجتماع اللجنة التنفيذية واجتماع لجنة جائزة التميز البرلماني العربي الذي سيحضره الأمين العام للمجلس علام الكندري بصفته رئيسا لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

ويضم الوفد كلا من امين صندوق الشعبة النائب صالح عاشور وعضو الشعبة النائب سيف العازمي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.